# الباب الأول

# المعيـــاريـة

الفصل الأول

# القياس والتعليل

قلنا أن موقف المتكلم من اللغة غير موقف الباحث منها، وإن من مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللغوى أن يراعى معايير اجتماعية معينة يطابقها فى الاستعمال، ويقيس فى كلامه على هذه المعايير. ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوى بصيغة ظاهرة الصوغ القياسى، أو مايسمونه Analogic Crea tion. وتلك ظاهرة تبدأ عند الفرد فى طفولته، وتبقى مادام الفرد يستعمل من الصيغ مالم يرد على لسانه من قبل. فإذا كانت الصيغة التى يستعملها قياسية فى اللغة كان على صواب؛ أى كان على وفاق مع المستوى الصوابى الاجتماعى، ولكنه إذا صاغ كلمته على قاعدة معينة، وكان المرجع فى اللغة إلى السماع الذى ورد بهذه الكلمة، رأينا الفرق واضحًا بين الصوغ القياسى وبين السماع فى الاستعمال. وإن الغرباء عن اللغة الذين تعلموا قواعدها ولم يحيطوا بمسموعها يقعون دائما فى هذا النوع من الخطأ فى الصوغ «ولا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ وتراكيب لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة. وليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو فى نفس الوقت إنشاء لنطق جديد؛ لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق فى كل تفاصيله[1]. ومن هنا نجد المرء فى الموقف الجديد موكولا لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك.

ويجرى الصوغ القياسى فى صورة معادلة تجرى على غير وعى من المتكلم، وتكون الصيغة المستعملة هى نتيجة هذه المعادلة. فقد يسمع الطفل من حوله يقولون: هذا كبير وهذه كبيرة، وهذا طويل وهذه طويلة، وهذا سمين وهذه سمينة، وهذا طيب وهذه طيبة، وهذا صادق وهذه صادقة، فيجرى لسانه باستعمال هذه الصيغ، ويحفظ طريقتها فى الصياغة وفى التفريق بين المذكر والمؤنث، ثم يطرأ له موقف لغوى

(١) Sturtevant; p. 105.

يقتضى منه أن يستعمل مؤنث أحمر، فعندئذ يختار هذا المؤنث عن طريق القياس الآتى.

| | | | |
|---|---|---|---|
| إذا كان | طويل | : | طويلة |
| . ˙ . | أحمد | : | س |

وسنرى أن (س) هذه تضيف أداة التأنيث إلى أحمر بنفس الطريقة، فتجعلها «أحمرة».

ولسنا نفعل فى كلامنا اليومى أكثر من تطبيق قاعدة الصوغ القياسى؛ فنحن نقيس الصيغ والجمل التى ننطقها على النماذج التى سمعناها أو تكلمنا بها. «ومن أهم الوظائف النحوية للصوغ القياسى تكوين الجمل بحيث تطابق النماذج التركيبية المعترف بها»[1]. أما من حيث الصيغ الصرفية، فلا شك أن المتكلم إذا لم يكن ذا دربة فى الاستعمال اللغوى، فسيبالغ فى عملية القياس، وسيخرج فى النهاية بصيغ يأباها السامع. لكن المتكلم ذا الدربة أيضًا يبنى صيغه فى القوالب التى عرفها من قبل، وإن لجأ إلى الصيغ السماعية عند الحاجة إليها. «حقًا إن القياس هو أساس الصرف؛ فكلنا يتبع القياس حين يتكلم. وإن الجداول التى أعدتها الدراسات الصرفية ليست إلا نماذج يطلب إلى التلاميذ أن يطابقوها فى الصوغ[2]، والحقيقة أن التلاميذ ليسوا هم الوحيدين الذين يسعون إلى مطابقة الطرق الصرفية، فالكبار ذوو الثقافة اللغوية يلجأون عند الحاجة إلى القياس بلاوعى، ويلجأون إليه أحيانا بوعى. فإذا كنا نتكلم عن أهل بلجيكا مثلا فسوف نحتاج إلى جمع من الجموع نستخدمه فى الدلالة عليهم، وسيقول بعض الناس إن الجمع المقصود هو البلجيكيين، فياسًا الأمريكيين، والكنديين، والنرويجيين، والسويديين، والدانمركيين؛ ثم على المصريين، والسوريين، والعراقيين كذلك. ولكن البعض قد يحب أن يترك صيغة الجمع السالم إلى الجمع المكسر، ويقول البلاجكة، قياسًا على القرامطة، والبرامكة، والقبارصة، والبراهمة، والصقالية، والمناذرة، والغساسنة. وسوف لا يجد مانعًا صرفيا يمنعه من استعمال هذا الجمع القياسى. عندنا إذا صيغتان للجمع قياستيان، ولكن السماع جرى بأولاهما

(١) Vendryes, Lang. p. 156.

(٢) نفس المرجع والصفحة

فحسب والذى يستعمل أية واحدة منهما يستعملها على طريق الصوغ القياسى، غير أن هذا الصوغ يعضده السماع فى الأول، ويتخلى عنه فى الثانية.

حتى أساليب الأدباء تجرى على نوع من الصوغ القياسى إذا توسعنا فى مدلول هذه العبارة. المعروف أن المرء يكوّن أسلوبه بطريق القراءة، وحفظ النصوص الأدبية، ثم الكتابة، مع محاولة تقليد ماقرأ وما حفظ. وبعد هذا الجهد يُعجب المرء بطرق خاصة فى رصف الجملة، وفى اختيار المفردات، بل وفى اختيار الزاوية التى ينظر منها إلى الموضوع كذلك. عندئذ يبدأ فى صياغة أسلوبه قياسًا على هذه المثل الجمالية التعبيرية التى كونها لنفسه، واختزنها فى جهازه العصبى، ولكن أسلوب المرء لا يأتى والحالة هذه مطابقًا لأى أسلوب معين من الأساليب التى قرأها وحفظها، بل يكون كنتيجة التفاعل الكيميائى بين مادتين مختلفتين، حيث تكون هذه النتيجة مادة ثالثة، ليس لها صفات أى من هاتين المادتين.

وقد يبدأ الصوغ القياسى معارضا للسماع، ثم يتداول الناس الصيغة القياسية وينسون الصيغة المسموعة. فالمعروف مثلا أن بعض الأفعال العربية استقلت بصيغة خاصة مسموعة فى صورة الأمر نحو.

| | | | |
|---|---|---|---|
| أخذ | خذ | أمر | مُرّ |
| أكل | كُلّ | | |

ولكن القياس على غير ذلك؛ فهناك:

| | |
|---|---|
| كتب | أكتب |
| جلس | اجلس |
| رفع | ارفع |

ويظهر أن شيوع استعمال صيغتى الأمر من أخذ وأكل على ألسنة الناس حال بينهما وبين الدخول فى عملية الصوغ القياسى؛ لأن الصيغ السماعية الشهيرة تعز على هذه الظاهرة أما صيغة الأمر من «أمر»، فقد تحوات على ألسنتنا إلى «أؤمر»، قياسًا على صيغ الأمر التى أوردناها فوق هذا الكلام.

ولقد شاع فى لبنان أن يقف الناس على المؤنث بالتاء، وقد سمعت هذا فى كلام

طائفة من مشاهير اللبنانيين الذين حادثتهم: كالسيد عادل عسيران، والدكتور رئيف أبى اللمع، والسيد إميل البستانى، والقياس فى هذه الحالة على المؤنث فى حالة الإضافة، فيقولون دولت، وحكمت، وحكايت. ويبدو أن هذا الصوغ بدأ فى أول الأمر على ألسنة الأتراك أيام الاحتلال التركى، ثم أخذه الناس عنهم، تمشيًا مع الرغبة فى تقليد الغالب المتسلط.

ولاشك أن الناس مولعون بتقليد صاحب السلطة، وقد قلد العرب فى الأقاليم الشمالية الأتراك فى نطقهم بالظاء والضاد العربية، وكانت النتيجة ظاء عامية تسمع فى كثير من البلدان العربية فى الوقت الحاضر، يمكن وصفها بأنها صوت أسنانى رخو مجهور مفخم.

ومن الصوغ القياسى ما كان يفعله أحيانا سلامة موسى، من وضع كلمات جديدة على مثال كلمات أخرى جرى استعمالها فى العصر العباسى أيام الترجمة. فالأستاذ سلامة موسى كان يريد أن يشيع فى الناس كلمة «فندقة»، ويقصد بها دراسة طرق إدارة الفنادق. وقد قاس هذه الكلمة على فلسفة، وهرطقه، وسفسطة؛ ولو توسعنا فى القياس على هذه الكلمات لصح أن نستخدم الكلمات الآتية:

| | |
|---|---|
| فنتكة | Phoneties |
| فيلجة | Philology |
| جولجة | Geology |

ولكن استعمال كلمة جديدة كما يرى القارئ لا يكفى فيه أن تنشر الكلمة فى صحيفة أو كتاب، وإنما المعول فى ذلك على الذوق اللغوى العام. فإذا رأى هذا الذوق أن الكلمة الجديدة تستحق، لما فيها من أمور معينة تحببها إليه، أن تشيع أشاع الكلمة، وإلا رفضها؛ فلم تجد طريقها إلى الشيوع.

والصوغ القياسى يحتل جانبا هامًا من نشاط المجمع اللغوى. إذ أن المجمع قد أخذ على عاتقه عبء تطويع اللغة العربية الفصحى لظروف الحضارة الحديثة؛ فكان عليه من ثم أن يضع اسما لكل مخترع، واصطلاحا لكل فكرة منهجية، فى كل فرع من فروع المعرفة فإذا كان شىء ما من هذه المخترعات قد شاع بين الناس باسم أجنبى، نظر المجمع فى هذا الاسم، وأخضعه مع غيره لأحدى الطرق الآتية فى الصياغة.

١- التعريب؛ وذلك بأن تؤخذ الكلمة الأجنبية المستعملة، فتوضع فى قالب عربى من حيث أصواتها وصيغتها، على نحو ما جرى فى فلسفة، وهرطقه، وسفسطة، التى اتخذت كلها حروفا عربية، وبدت فى صيغة عربية هى صيغة «فعللة».

٢- الترجمة؛ وذلك بإيجاد مقابل عربى للكلمة الأجنبية المستعلة، مع مراعاة الشروط التى فى الكلام عن الاصطلاح الفنى[١].

٣- ارتجال كلمة جديدة تراعى فيها شروط الصياغة العربية، كما تراعى فيها الشروط التى فى الاصطلاح الفنى كذلك.

والصوغ القياسى هنا واضح فى الحالتين الأولى والثالثة؛ لأن الواضع فيهما يراعى القالب الصوتى والصرفى الذى ينبغى أن يضع فيه الكلمة الجديدة. وإنْ وضع الصيغة الجديدة فى هذا القالب لهو ما اصطلحنا على تسميته هنا بالصوغ القياسى.

ولا شك أن عملية الصوغ القياسى عملية معيارية إلى أقصى حد. وأظن القارئ قد فطن إلى كثرة الشروط التى لمحنا إليها فى تطبيق هذه العملية؛ وكل شرط من هذه يمثل معيارًا يتحكم فى مجرى عمل المتكلم أو الواضع، ولكن علمية الصوغ القياسى على معياريتها لا تدخل فى صلب المنهج، فهى تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لابمنهج من يبحث فى اللغة؛ وشتان ما بين من يستعمل اللغة ومن يبحث فيها، وإن الفرق بينهما هو فرق ما بين الفرزدق وابن أبى اسحق، أو فرق ما بين المنتبى وابن خالويه. وهكذا لا يُعتبر اعترافُ المنهج الوصفى فى الدراسات اللغوية بفكرة الصوغ القياسى خيانةً لطابعه الوصفى، فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية وإنما لاحظها ووصفها كنشاط لغوى.

على أن موقف المتكلم إذا احتمل شيئا من المعيارية، فموقف الباحث غير ذلك تمامًا.

إن الباحث إذا لجأ إلى التفكير المعيارى فقد استعار لنفسه موقف المتكلم، الذى يحدده الاستعمال لا المنهج، وجعل دراسته على حد تعبير دى سوسور: «مؤسسة على المنطق، خالية من كل وجهة نظر علمية، وهى لا تهتم باللغة نفسها، بل ترى فقط

(١) انظر الفصل الذى عنوانه «الإستقراء والتقعيد».

أن تسن القواعد التى تفرق بين الاستعمالات الصحيحة وغير الصحيحة، وهذا منهج معيارى، بعيد عن الملاحظة الخالصة، يفرض وجهة نظره فرضا»[١].

ولقد قدمنا أن الباحث ينبغى أن يرتضى لنفسه موقفا وصفيا فى اللغة، وأن يقيم نشاطه فى دراستها على الاستقراء والتقعيد، وسيكون هذان عنوانا لفصل لاحق إن شاء الله. وسيجد الباحث نفسه إذا التزم بهذا الموقف يعالج الموضوع معالجة موضوعية لا ذاتية فيها، وسيخرج من هذه المعالجة بنتائج يلخصها فى عبارات يصفها بها، ويسمى هذه النتائج «قواعد لغوية».

لقد كانت دراسة اللغة تدور فى مبدأ الأمر على تلقى النصوص من أفواه الرواة، ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصى سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتنأى إلى حد كبير عن المعيار، وقد نبهنا إلى ذلك من قبل. ثم وضع حد فاصل انتهى عنده عصر الاحتجاج، وجاء وقت كان الرواة عنده قد أفرغوا ما فى جعبتهم، وبذا جفت روافد الرواية، وانحسر المد الذى كان يفيض على الحواضر، فوجد النحاة أنفسهم وجها لوجه مع تجربة جديدة، هى أن يتكلموا فى النحو دون اعتماد على روايات جديدة، وبذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة كان من الواجب فى رأى النحاة على طلاب الفصاحة أن يحتذوها، وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضا.

«ولسنا بحاجة إلى التأمل فى تعاليم الكندى المنطقية التى تقدمت بالدراسات العربية لمنطق أرسطو وصححتها. ولم تكن هذه مجرد مسألة فرعية فى الحقيقة، وإن كان المنطق لم يلعب دورا فى الثقافة العربية يبلغ خطورة دوره فى السريانية. إذ إنه كان فى السريانية أساسًا لكل ما كان يعتبر من قبيل الدراسات الإنسانية humantes، ولكن هذا الوضع فى اللغة العربية كان خاصا بالدراسات الإنسانية النحوية، التى نمت فى اتجاهات مستقلة، ثم لحقها تعديل فى زمن لاحق، لتناسب دراسات المنطق»[٢].

حدث ذلك كله فى ظل منطق أرسطو الذى كان شائعا فى بداية العصر العباسى

---

(١) De Sanssure, Cours de Linguistiqe Générale, p. 13.

(٢) O'Leary, Arabic Thought and Its Place in Historv, p. 140.

وما بعده من العصور، والذى كان يعتبر فيصلا فى المناقشات الدينية وغير الدينية فى ذلك العصر، والذى أصابت عدواه كل نواحى النشاط الفكرى الإسلامى، كعلم الكلام، والفقه، ودراسة اللغة. «ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الإطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد فى القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد، ومطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال، وذلك نحو الماضى من يذر ويدع، وكذلك قولهم «مكان مُبْقِلٌ»، هذا هو القياس، والأكثر فى السماع باقل، والأول مسموع أيضا. قال أبو دؤاد لابنه دؤاد: «يابنى. ما أعاشك بعدى؟» فقال دؤاد:

أعاشنى بعدك واد مُبْقِل  آكل من جوذانه وأنسل

وقد حكى أيضا أبوزيد فى كتاب (حيلة ومحالة) «مكان مُبْقِلٌ». ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا، نحو قولك عسى زيد قائما أوقياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم، و(عسى الله أن يأتى بالفتح)، وقد جاء عنهم شىء من الأول، أنشدنا أبو على:

أكثر فى العذل ملحا دائما  لاتعذلن إنى عسيت صائما

ومنه المثل السائر «عسى الغُوَير أبؤسا».

والثالث المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس، نحو قولهم أخْوَصَ الرِّمْثُ، واستصْوَبت الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصوبت الشىء ولا يقال استَصَبْتُ الشىء، ومنه استحوذ، وأغْيَلَت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، وقول زهير:

(هنالك إن يُستَخوَلوا المالَ يُخوِلوا)

ومنه استَفْيَل الجمل، قال أبو النجم:

(يدير عينَىْ مُصْعَبٍ مُستَفْيِلِ)

والرابع الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول فيما عينه وأو،

نحو ثوب مَصْوُون، ومسك مدْووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معُوود من مرضه، وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه[1].

والذى يهمنا من كلام ابن جنى ههنا أن نشير إلى القسيم الثانى من هذه الأقسام الأربعة، وهو المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال؛ وهذا القسم لايبدو أنه استعمل فى كلام العرب؛ إذ إن الأمثلة التى أوردها ابن جنى على هذا القسيم تنحصر فى بيت، وقراءة، ومثال، فأما البيت:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غالـــه فى الحب حتى ودَعـه

فلا يبعد أن يكون مصنوعا، وليست الصناعة نادرة فى شواهد النحو واللغة، وحتى على فرض صحة البيت، لا أجد مانعا عروضيا ولا معنويا يمنع الدال فى هذا الفعل أن تكون مشددة. وأما القراءة «ما ودعك ربك وما قلى» قيسميها هو بنفسه شاذة، وأنا أتحرج من الطعن فيها، ولكن يكفى ألا يذكرها ابن الجزرى فى الكلام عن سورة الضحى[2]. وأن القراءات كلها فيما عداها مجمعة على تشديد الدال على نحو ما اقترحنا فى قراءة البيت. وأما المثال: «أقائم أخواك أم قاعدان»، فحجته لغة مشهورة ورد عليها: «وأسروا النجوى الذين ظلموا»، ويكون الفاعل هنا مستترا، والألف علامة الاثنين، والنون للرفع، والتقدير أم قاعدان هما، أو يكون التقدير أم هما قاعدان والألف فاعل، ولاشذوذ عن القياس. فإذا صح ذلك فيما جاء به من شواهد، كان الكلام عن القياس هنا كلاما لايعضده شاهد واحد من شواهد اللغة، ومن هنا نستطيع أن ندرك خطر فرض المعايير على دراسة اللغة.

أما كلامه عن القسيم الثالث، وهو المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس، فلست أدرى كيف يرضاه اللغويون. فالقياس يقصد به دائما أن يكون جاريا على الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفا للاستعمال المطرد فلست أدرى مبناه ولا وجهه، وإن كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه فى دفاعهم.

والرابع فى القسمة لا يرضاه الاستعمال ولا القياس، ولكن القسمة المنطقية التى

(١) الخصائص لابن جنى جـ ١ ص ١٠١ - ١٠٣.

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ٤٠١.

تجرى فى ظل منطق أرسطو جعلت ابن جنى يورده ويحتج له بما حكاه البغداديون، ولكن لا يعين واحدا منهم، ولا شاهدا لهم.

أفبعد ذلك يُدَّعى أن القياس وسيلة منهجية فى دراسة اللغة؟ حقا إن هناك ما يسمى باطراد القوانين الصوتية، وما يسمى بالصوغ القياسى، ولكن هذين نتيجتان من نتائج الملاحظة والاستقراء، لا وسيلتان من وسائل الدراسة والمنهج[1].

«واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك فى قوله كيف تبنى من ضرب مثل جعفر، ضربب، هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب، لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا»[2]. وذلك مثل آخر على سلطة القياس على اللغة حتى إن الوضع فى اللغة بدل أن يكون مسألة تعارف اجتماعى، وبدل أن تكون الكلمة معتبرة من اللغة بما وراءها من قوة العرف، أصبحنا نرى الوضع اللغوى مسألة تمرين فى القياس، ووجدنا الكلمة تعتبر من اللغة بما روعى فى صوغها من شروط القياس، ولو كان هذا القياس أمرا شخصيا لا عرفيا.

على أن ثمة نوعا آخر من القياس، هو قياس حكم شىء على حكم شىء لسبب يوردونه يبدو فيه التمحك والافتعال والضعف.

ترنو بطرف ساجر فاتر  أضعف من حجة نحوى

«فالعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشىء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهل ولم يقبل قوله؛ فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا؟ وذلك أنهم لايقيسون الشىء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع، وكذا فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل، وتشبيههم إن وإخوانها بالأفعال المتعدية فى العمل»[3].

والأقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك فى العلة هو أشبه

---

(١) انظر إلى الفصل الذى عنوانه «التطور الصوتى» من هذا الكتاب.

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١١٩ - ١٢٠.

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٥٦ - ١٥٧.

باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة، فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية. أما اللغة، ومنشؤها العرف، فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها، فى ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألاّ يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر.

يقول سيبويه[1] تحت عنوان (هذا باب ماجرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل» وذلك قولك أزيدا أنت ضاربه، وأزيدا أنت ضارب له، وأعمرا أنت مكرم أخاه، وأزيدا أنت نازل عليه، كأنك قلت أنت ضارب وأنت مكرم وأنت نازل، كما كان ذلك فى الفعل، لأنه يجرى مجراه، ويعمل فى المعرفة كلها والنكرة مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا. وكذلك آلدارَ أنت نازل فيها، ونقول أعمرا أنت واجد عليه، وأخالدا أنت عالم به، وأزيدا أنت راغب فيه، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه مما هاهنا لتعتبر، لم تكنْ لتكون إلا مما ينتصب، كأنه قال أعبد الله أنت ترغب فيه، وأعبد الله أنت تعلم به، وأعبد الله أنت تجد عليه. فإنما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه فى حالة مسألتك» فيرى سيبويه، ويرى النحاة من بعده، أن الأسماء المشتقة هنا تجرى مجرى الأفعال من حيث الأمور الآتية:

١- أنها عاملة عمل الأفعال، لأنها تجرى مجراها.

٢- أن الفاعل بعدها ضمير مستتر.

٣- أنها تعمل النصب فيما تقدم وما تأخر من المفعولين بحسب الجملة.

ولقد كان من الأولى به إما أن يعد هذه المشتقات فى عداد الأفعال، مادامت ترد ومعها منصوبات ترتبط بها على نحو ما ترتبط بالأفعال، ويترك الإصطلاح «اسم فاعل» حينئذ لما لا يرد من أسماء الفاعلين بهذه الصورة، وإما أن ينظر إلى الارتباط بين هذه المشتقات وبين المنصوبات التى معها، لا باعتباره ارتباط عامل بمعمول، وإنما يدل كل اسم فى الجملة بحر كته الإعرابية على باب من أبواب النحو. والمبرر الوحيد

(١) الكتاب جـ ١ ص ٥٥.

لوجود حركة ما هى هذه الدلاله، لا العمل كما يقول النحاة، وإن الدلالة على باب من أبواب النحو هى جزء مما اصطلحنا على تسميته بالمعنى الوظيفى لأية كلمة.

ويقول سيبويه[1] تحت عنوان (هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): «وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل، ولا تصرف تصرُّف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرّف تَصَرُّفَ الأسماء التى أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهت بها فى هذا الموضع، فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولاهى مضافة إليه، ولم ترد أن نحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه، ولكنه واحد بيّن به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد إذا قلت هذا ضارب زيدًا، لأن زيدًا ليس من صفة الضارب، ولا محمولا على ماحمل عليه الضارب؛ وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهى إنَّ ولكنَّ وليت ولعل وكأن». ولقد كنت أفهم أن يؤدى منطق النحاة بهم إلى أن الأدوات أقوى عملا من كل ما عداها، بحكم اقتصار معناها على وظيفتها، أما الأفعال فمثقلة بالدلالة على الزمان والحدث، فكان يجب أن يكون من المنطقى عند النحاة أن تكون أضعف عملا من الأداة. أما أن تحمل الأداة فى عملها على الفعل المتعدى فذلك لا يتمشى مع طريقتهم فى سوق الحجج. ولكن النحاة يودون إجراء القياس أيا كانت صورته، لأن القياس كان لعبتهم التى يتسلون بها فى هذه الدراسة المهمة.

ولقد اختلف النحاة فى قياس نعم وبئس من جهة، وأفعل التعجب من جهة أخرى، على الاسم حينا، وعلى الفعل حينا آخر. فذهب الكوفيون إلى أن هذه أسماء، وذهب البصريون إلى أنها أفعال[2]. أى أن الأولين قاسوها على الأسماء، فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أسماء وأن الآخرين قاسوها على الأفعال فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أفعال؛ ومعنى ذلك أن منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أيضا أن نتائج هذا القياس لا ينبغى أن تكون محل ثقة تامة. وأكبر دليل على فشل

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٩.

(٢) الإنصاف لابن الانبارى ص ٦٦ - ٩٥.

القياس النحوى وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تعارض النتائج التى يوصل إليها عن طريقه كما رأينا، ومغزى ذلك أن منهج البحث فى اللغة ينبغى أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار.

إن تأثر النحو بالمنطق لم يكن مقصورا على القياس، وإنما تعدى ذلك إلى التعليل.

إن المعروف فى كل منهج علمى من مناهج البحث فى الوقت الحاضر أنه يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أوتلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لامفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية فى وجود هذه الظواهر.

رأى أرسطو أن العلل كانت ذات أربعة أنواع، ولكن العلم الحديث لايسمح إلا بواحد فقط من هذه الأنواع الأربعة. ولسنا بحاجة إلى الاهتمام باثنتين من علل أرسطو، أما الاثنتان اللتان تهمانتا فهما «الصورية أو الفاعلة» effechent، «والغائية» final. فالعلة الصورية أو الفاعلة هى التى يجب أن نسميها العلة ببساطة، أما العلة الغائية فهى «الغرض». وهذا التفريق صحيح فى الشئون الإنسانية؛ افرض أنك رأيت مطعما على قمة جبل؛ فالعلة الصورية أو الفاعلة هنا هى حمل المواد إلى أعلا الجبل، وترتيبها على هيئة بيت، أما العلة الغائية، فهى تهدئة الجوع والعطش عند عابر السبيل. والسؤال عن «العلة» بقولك «لماذا»؟ فى الشئون الإنسانية يجاب عنه بالطبع كقاعدة بذكر العلة الغائية، أكثر مما يجاب عنله بذكر العلة الصورية أو الفاعلة. فإذا سألت «لماذا يوجد مطعم هنا؟» فسيكون الجواب الطبيعى: «لأن كثيرين من الجياع العطاش يمرون بهذه الطريق». ولكن الجواب بالعلة الغائية مناسب حين تتعلق المسألة بالإرادة الإنسانية فحسب. فإذا سألت: «لماذا يموت كثير من الناس بالسرطان؟» فسوف لا تحصل على جواب واضح، ولكن الجواب الذى تريده يكون بذكر العلة الصورية أو الفاعلة.

وهذا الغموض فى كلمة «لماذا» أدى بأرسطو إلى التفريق بين العلة الصورية أو الفاعلة والعلة الغائية. فقد رأى، كما لا يزال كثير من الناس يرى مثله، أن هذين

النوعين يمكن وجودهما فى كل مكان، وكل ما هو موجود يمكن إيضاحه من جهة بالحوادث السابقة التى أنتجته، ومن جهة أخرى بالغرض الذى يؤديه. ولكن بالرغم من أنه لا يزال فى إمكان الفيلسوف أو عالم اللاهوت أن يقول إن لكل شىء «غرضا»، ظهر أن «الغرض» ليس فكرة نافعة حين نبحث فى القوانين العلمية»[1].

إذاً يتطلب السؤال المصدّر بكيف إجابة عن العلة الصورية، أو الكيفية التى تمّ بها وضع معين، كما يتطلب السؤال المصدّر بلماذا إجابة عن العلة الغائية، أو الحكمة الخفية التى اقتضت أن يتم هذا الوضع المعين. والعلة الصورية معترف بها فى العلم، لأنها تصف الوضع المعين، وتصف كيفية حدوثه، أما العلة الغائية فغير معترف بها علميا، لأنها تتكلم أكثر ما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها ومن قبيل العلل الغائية علل النحاة التى يوردونها لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن، وفى نصب المنصوبات، وفى منع بعض الأسماء من الصرف، وفى بناء المبنيات، وإعراب المعربات، وهلم جرا.

«قال أبو اسحاق فى رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما؛ ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل هلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا، قيل: الذى فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل فى كلامهم ما يستنقلون، ويكثر فى كلامهم مايستخفون، فجرى فى ذلك وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم، وذم المسىء، فى انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافهم فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه»[2].

والذى يرويه ابن جنى عن أبى اسحاق فى هذه الفقرة هو شرح الغاية من رفع الفاعل ونصب المفعول، وشرح الغاية هذا هو العلة الغائية التى يمكن أن يتقبلها علم التوحيد عند الكلام عن القضاء والقدر، والإرادة، وهلم جرا، وعلم الفقه عند الكلام فى حكمة المشروعية. ولكن الدراسات اللغوية لا يمكن أن تتقبلها إذا أرادت لنفسها أن تقف جنبا لجنب مع بقية العلوم ذات المناهج المحددة.

وإذا كانت إجابة «كيف» وصفا، وإجابة «لماذا» غرضا وهدفا، رأينا بين هاتين

(١) برتراند رسل: أثر العلم فى المجتمع ص ١١ ـ ١٢ وقد ترجمه المؤلف إلى العربية.

(٢) الخصائص ص ٤٨.

الأداتين من الفرق ما بين الوصف والمعيار، وإذا كان الوصف فى إجابة الأداة الأولى واضحا فى شرح الكيفية، فإن المعيار فى إجابة الأداة الثانية واضح فى جعل الهدف أو الإرادة أو الغرض هو المقياس الذى يجب أن تخضع له الحوادث.

ومن التعليلات التى تعللها النحاة فى التماس أصول الظواهر اللغوية الميل إلى السهولة فى النطق، والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب، ولكنه الآن من الآراء التى لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج. وقد عد الدكتور إبراهيم أنيس[1] ما ترتب على هذا الميل من الظواهر فجعلها ثلاثا: أولاها أن اللغات الحديثة فى ميلها إلى سهولة النطق تخلو من المجموعات المتنافرة من الحروف التى تتعثر الإنسانية فى نطقها. وثانيتها أن هذه اللغات تميل إلى التقصير من بنية الكلمات، لكون الكلمات القصيرة أيسر نطقًا من الكلمات الطويلة. وثالثها أن الأصوات فى كل لغات الأمم المتمدينة تتكون بواسطة الهواء فى أثناء صعوده من الرئتين وخروجه من الفم، ولا يتكون صوت منها عن طريق دخول الهواء إلى الرئتين. أما عن النقطة الأولى من هذه الثلاث، فلا خلاف فى أن اللغة الانجليزية لغة أمة متمدينة، بل إنها أصبحت الآن لغة عالمية يشترك فى التخاطب بها معظم المثقفين من أبناء العالم. وفى هذه اللغة الإنجليزية مجموعات من الأصوات التى يصعب النطق بها حتى على أبنائها، وقد صادفت كثيرًا من الانجليز يتلعثم فى نطق five sixths، أى خمسة أسداس. وقد وجدت من الصعب على معظم العرب فى بريطانيا أن ينطقوا هذه؛ أو حتى أسهل منها؛ وهى كلمة ciothes أى ملابس؛ لأنها تنتهى بثاء ساكنة متلوة بسين ساكنة أيضاً، فكان من شأن العربى أن يحشربين هذين الساكنين حركة ليتمكن من النطق بالكلمة. وأما عن النقطة الثانية، فإن اللغة حين تجد فى الكلمة الطويلة بيانا لمعنى أكثر مما فى الكلمة القصيرة ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الطويلة، وقد ذكرت فى معرض الكلام عن الصيغ الرباعية فى كتابى متاهج البحث فى اللغة[2] طائفة من الكلمات الرباعية التى تشترك مع كلمات أخرى ثلاثية فى مادة واحدة، ومع وجود هذه الثلاثيات أبقت اللغة على هذه الرباعيات، فأصبحت هذه الرباعيات أكثر شيوعا من ذوات الثلاثة. من ذلك.

---

(١) دلالة الألفاظ ص ٢٨ - ٢٥.

(٢) ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

| الرباعى | المادة | الرباعى | المادة |
|---|---|---|---|
| دحرج | درج | بعثر | بثر |
| سقلب | قلب | عربد | عرد |
| شقلب | قلب | زغرد | غرد |

بل إن الفعلين عربد وزغرد لايشترك معهما ثلاثى فى مادتهما، ولو كان الميل إلى سهولة النطق سائداً فى اللغة لأصبح هذان فى صورة ثلاثيين، ولكن الميل إلى سهولة النطق هو آخر ما يتحكم فى تطور اللغة وصيغها. أما عن النقطة الثالثة، فإن شعوب أفريقيا التى تستخدم الأصوات الناشئة عن دخول الهواء إلى الرئتين قد بدأت تأخذ بأسباب المدنية، وتستكمل حريتها، وسوف نعلم عندما تصل إلى مرحلة متقدمة فى الحضارة، ما إذا كانت هذه الأصوات تنافى سهولة النطق وتجافى المدنية، أو أ نها ستبقى تساير التقدم. فإذا كانت الأولى فسوف نجد شعوب أفريقيا تهجر لغاتها هذه، أو تهجر على الأقل ما يصدق عليه هذا الوصف من أصوات هذه اللغات.

وقال النحاة إن العرب استثقلوا إلتقاء الساكنين، وإن المتحرك فالساكن كانا أسهل فى النطق عندهم من الساكنين المتجاورين. ولست أدرى إن كان الجهاز النطقى عند العرب يختلف عن الجهاز النطقى عند غيرهم من الشعوب، أم أن فطرة الله واحدة، ولا سيما فى خلقة الجسم الإنسانى؟ فإذا كانت فطرة الله واحدة فما كان أجدر اللغة الإنجليزية أن تخترع شيئًا تتوقى به التقاء السواكن فى five sixthe وفى Clothes. وما كان أجدر اللغة التشيكية أن تتوقى تتابع عدد من السواكن يبلغ الخمس أحيانا. ولكن المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة فى أنماطها الصوتية، فيسمح بعض اللغات بشىء، ويحرمه البعض الآخر. وإن البعض الذى سمح به لم يسمح به لخفته، ولم يحرمه البعض الذى حرمه لثقله، بل الأمر أمر الاختيار العرفى الاعتباطى فحسب.

«اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرَّف أقوالهم، مبنى على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت عِلَلَ الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، وإن كان على غير قياس

ومستثقلا، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك، فقلت مِوْعاد، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر وموقن لقدرت على ذلك، فقلت مُيْسر وميقن، وكذلك لونصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم، لكنت مقتدرًا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال، وليست كذلك علل المتكلمين، لأنها لاقدرة على غيرها»[1]. وهذا اعتراف صريح من ابن جنى يضعف العلل النحوية، نضيف إليه أن هذا الضعف نتيجة مباشرة لعنصر الصنعة فيها. ولو لجأ النحاة إلى العرف، فاعتبروه مصدرًا وحيدًا للغة، لما اضطروا إلى انتحال العلل، ثم الدفاع عن ذلك الانتحال فيما بعد.

ولقد كان تقسيم النحاة العلل إلى موجبة ومجوزة فتحًا لباب من العبارات المعيارية التى حفلت به كتب النحو والصرف والبلاغة، فهذا مرفوع وجوبا، وذاك منصوب جوازًا، ويجب كذا، ويجوز فى ذلك الأمران، وهلم جرا، من هذه العبارات التى جعلت كتب النحو كغيره من الدراسات اللغوية تنتفخ بلا مبرر. يقول ابن جنى[2] فى بيان هذه العلل:

«إعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه فى اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجوزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة وإنما هو فى الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب؛ من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هى علة الجواز لا علة الوجوب. ألا ترى أنه ليس فى الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذًا علة الجواز لا علة الوجوب». ولست أظن عبارة أو غل فى باب المعيارية من قولك يجب كذا، لأن دلالتها أن من خالف الواجب فقد أخطأ وقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب، الذى قننه واضع العلة الموجبة. ويبدو أن الذى اختار النحاة وصفه بالوجوب كان يمكن أن يسمى مطرد الورود، وأن ما اختاروا أن يسموه جائزًا كان يمكن أن يوصف بأنه أقل ورودًا من

(١) الخصائص ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) الخصائص ص ١٦٨ - ١٦٩.

سابقه، وبذلك يبقون فى نطاق المنهج الوصفى، دون خروج عنه إلى مضايق المعايير والأقيسة.

ولقد كان التعليل فى دراسة اللغة مسئولا كذلك عن خلق «نظرية العامل»؛ فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا. وكما اختلف البصريون فى قياس نعم وبئس وأفعل التعجب مع إخواتهم الكوفيين اختلفوا كذلك فى تحديد العامل فى بعض الحالات، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ واختلاف النحاة فى العلة هنا دليل أيضا على خطأ منهجهم، وتعارض بعضه مع بعض؛ ومنهج هذا شأنه لا يمكن أن يخلو من المطاعن على أى حال. ولقد وجد أن مضاء[1] هذه المطاعن، وأحسن الطعن فيها، فى كتاب لم يعرف عنه إلا منذ سنين.

يقول ابن مضاء فى الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل: «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى» ويعترض ابن مضاء على سيبويه[2]، إذ أورد فى الكلام عن الحركات والجزم، ثم علامات البناء وسكون الوقف، أنه فرق بين الأوليات وبين الأخريات؛ فجعلها ثمانية مجار، ليفرق بين ما يدخله ضرب منها بسبب أثر العامل، وليس شىء أحدث ذلك فيه. ويقول ابن مضاء فى اعتراضه: فظاهر هذا أن العامل أحدث الأعراب، وهو ظاهر الفساد.

ويورد ابن مضاء فى الاستشهاد على قوله كلام ابن جنى فى الخصائص[3] وقوله: وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل فى الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشىء غيره، ولا ينسى ابن مضاء بعد ذلك أن يأتى برأى أهل الحق ومذهبهم من أن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

---

(١) كتاب الرد على النحاة نشره الدكتور شوقى ضيف.

(٢) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢.

(٣) ص ١١٥.

نخلص من ذلك بأن العامل مختلف فيه، ولم يتفق النحاة واللغويون على الرأى فيه، فهو إما أن يكون.

١- لفظا فى الجملة، أو معنى من المعانى النحوية.

٢- المتكلم.

٣- الله سبحانه وتعالى.

يقول ابن مضاء: إن الغرض الأول باطل فى شقه الأول؛ لأن الفاعل لابد أن يكون موجودا عند حدوث الفعل، ولا ينطق المعمول فى الجملة إلا بعد عدم العامل من اللفظ. أما فى شقه الثانى، فالعامل إما أن يكون مريدا كالحيوان، أو طبيعيا كالنار، وليست المعانى النحوية أيا من هذين. «فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العى، وإدعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعانى عن المقصود بها، لسومحوا فى ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم فى ذلك.

إلى هنا نقض ابن مضاء الغرض الأول، ولكنه لم يتعرض لرأى ابن جنى أن العامل هو المتكلم، ولا لرأى أهل الحق أن العامل هو الله سبحانه وتعالى. فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعى للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون إدعاء وحدة اللغة. ولقد وضحنا من قبل أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن لها شروطا فى الصياغة لابد أن يراعيها الفرد، وسنزيد هذا إيضاحا عند الكلام عن مقياس الصواب والخطأ، وهو موضوع الفصل التالى من هذا الكتاب.

وأما أن الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوى فلست أدرى لم اختلف عمله

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٨.

سبحانه فيما بعد «ما» فى الحجاز عن عمله جل شأنه فيما بعدها فى ديار بنى تميم على ساحل الخليج العربى، وهل كان هذا الاختلاف لعلة غائبة يعلمها سبحانه، أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يقدروها فى ضوء منطق أرسطو!

ما العامل إذًا؟ الحقيقة أنّ لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعانى اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعانى الوظيفية فى اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا فى النحو فلأن العرف ربط بين فكرتى الفاعلية والرفع دون ماسبب منطقى واضح وكان من الجائز جدًا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذى جرت عليه. المقصود من أية حركة إعرابية إذًا هو الربط بينها وبين معنى وظيفى خاص، وقد جاءت هذه الحركة فى نمطيّة اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك. والشرط الوحيد فى كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التى ترمز إليها، أى أن يراعى فى الفرق بين باب الفاعل وباب المفعول مثلا أن يعبر عنه بفرق شكلى يظهر بين الحركة الإعرابية الدالة على الفاعل وبين الحركة الإعرابية الدالة على المفعول. وهذا هو المقصود بقول ابن جنى فى خصائصه فى معرض الكلام عن علل النحو: «وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنًا الخ»[1] فكون أكثر علل النحو مبنيًا على الفرق أمر قد نقبله من ابن جنى، غير أن الفرق بين باب وباب لا يصلح أن يكون علة بالمعنى الإصطلاحى، وإنما نسميه ظاهرة، وبهذا نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل فى النحو، بل فساد التعليل الذى هو أصل العامل.

ولقد طالب ابن مضاء كذلك بإلغاء العلل الثوانى والثوالث: «وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع؛ فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئًا ما حرام بالنص، ولا

(١) ص ١٤٨ - ١٤٩.

يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرّم؟. فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذى هو النصب المفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم»[1]. ولقد سبق أن ذكرنا فى هذا الفصل أن العلل الغائية كالتى أجيبت الأسئلة عنها فى كلام ابن مضاء هذا لا تدخل فى المنهج العلمى؛ وإنما مكانها فى التوحيد والفقه وغيرهما مما يتصل بالغيبيات.

(١) الرد على النحاة ص ١٥١ - ١٥٢.